الصفحة الرئيسية للمجلة: PISSN : 2477-9970 - EISSN : 2822-1540

الممر الاقتصادي (الهند-الشرق الأوسط-أوروبا IMEC) كمتغير جيوسياسي في العلاقات الخليجية-الإيرانية

The (India-Middle East-Europe Economic Corridor IMEC) as a Geopolitical Variable in Gulf-Iranian Relationsl

خفاجي محمد زيدان عواد عبد

جامعة إفريقيا الفرنسية العربية – مالي

mohammedzidan89@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/07/04 تاريخ القبول: 2026/07/15 تاريخ النشر: 2026/07/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأبعاد الجيوسياسية والجيواقتصادية للممر الاقتصادي (الهند-الشرق الأوسط-أوروبا IMEC) لعام 2026، باعتباره متغيراً هيكلياً يؤثر مباشرة في طبيعة وتوازنات العلاقات الخليجية-الإيرانية في المنطقة. وتكمن أهمية البحث العلمية والتطبيقية في رصد وتحليل أثر استبعاد الجانب الإيراني من مشروعات الربط الدولي الجديدة، وتبيان استراتيجيات الاستجابة السياسية والدبلوماسية التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي لحماية مصالحها الحيوية واستقرارها الإقليمي. ولتحقيق هذه الأهداف، يعتمد البحث على التصميم المنهجي المتكامل من خلال توظيف المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك مواقف الفواعل، والمنهج المقارن لبيان التمايز في السياسات الخارجية لدول المنطقة، مستنداً إلى اقتراب تحليل النظم كإطار تفسيري. وتتوصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية، أبرزها أن هذا الممر يساهم في إعادة تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية وموازين القوى، مما دفع طهران إلى ربط أمن الملاحة البحرية في المضايق الحاكمة بملف استبعادها الاقتصادي، في حين لجات القوى الخليجية إلى تبني مقاربات سياسية براغماتية مرنة قائمة على التحوط للحفاظ على مكتسباتها الوطنية وتجنب الدخول في صراعات إقليمية مغلقة.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار الإقليمي؛ الاستبعاد؛ التحوط؛ العلاقات الخليجية-الإيرانية؛ الممر الاقتصادي؛ موازين القوى.

***

Abstract:

* **المؤلف المرسل: محمد زيدان عواد عبد الحميد خفاجي**

This study aims to highlight the geopolitical and geoeconomic dimensions of the India-Middle East-Europe Economic Corridor (IMEC) in 2026 as a structural variable directly influencing the dynamics of Gulf-Iranian relations. The importance of this research lies in monitoring and analyzing the impact of excluding Iran from new global connectivity routes, while explaining the foreign policy strategies adopted by the Gulf Cooperation Council states to protect their vital interests and regional stability. To achieve these objectives, the study relies on an integrated methodological design, utilizing the descriptive-analytical approach to deconstruct actors' positions and the comparative approach to demonstrate variations in regional foreign policies, based on systems analysis approach. The study reaches several key findings, most notably that the corridor contributes to reshaping the regional alliance map and the balance of power. This has prompted Tehran to link maritime security in strategic straits to its economic exclusion, whereas Gulf powers have adopted flexible pragmatic approaches based on hedging to preserve their national achievements and avoid involvement in closed regional conflicts.

Keywords: *Balance of Power; Economic Corridor; Foreign Policy; Gulf-Iranian Relations; Regional Stability; Strategic Exclusion.*

مقدمة:

يُشكل نطاق جنوب شبه الجزيرة العربية حجر الزاوية في معادلة التفاعلات الجيوسياسية والجيواقتصادية الإقليمية، نظراً لما يمتلكه هذا المجال الجغرافي من موقع استراتيجي يتحكم في شرايين الملاحة الدولية المحاذية للبحر الأحمر وخليج عدن وأمن الطاقة العالمي. ومع الدخول في النصف الثاني من عقد العشرينيات، وتحديداً خلال عام 2026، واجه النظام الإقليمي الخليجي الفرعي سلسلة من التحولات الهيكلية العميقة الناشئة عن تصاعد وتيرة الاستقطاب الحاد وعسكرة البحار، والتي تبدّت أشرس مظاهرها في التجاذبات الأمنية والسياسية المتلاحقة بين القوى الخليجية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذا الفضاء الحيوي. هذا الصراع النسقي تجاوز حدود الخلافات السياسية التقليدية ليتحول إلى أداة لإعادة هندسة موازين القوى الإقليمية، مما فرض ضغوطاً غير مسبوقة على الوحدات السياسية المكونة للمنظومة الخليجية، ودفعها نحو إعادة تقييم عقائدها الأمنية وخيارات سياساتها الخارجية في بيئة إقليمية تتسم بالسيولة العالية وفقدان اليقين.

وكشف ممر (IMEC) لعام 2026 عن تلازمية حتمية ومعقدة بين الجغرافيا السياسية والاقتصاد الدولي؛ فبينما يمنح الممر البيئة الخليجية الفرعية عمقاً استراتيجياً كركيزة ربط بين الشرق والغرب، فإنه في الوقت ذاته يفرض كلفة جيوسياسية ناتجة عن "الاستبعاد الاستراتيجي" لقوى إقليمية رئيسية وفي مقدمتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية. هذا الاستبعاد تحول في العقيدة الأمنية لطهران إلى مهدد مباشر لميزاتها التنافسية؛ ونتيجة لذلك، واجهت التهدئة النسبية القائمة في العلاقات الخليجية-الإيرانية ضغوطاً ناتجة عن محاولات طهران ربط هذا الملف الاقتصادي وظيفياً بأمن الممرات المائية الحيوية في الخليج العربي والبحر الأحمر، مما فرض على العواصم الخليجية (تحديداً الرياض وأبوظبي) صياغة سياسات خارجية عقلانية تتمحور حول البراغماتية والتحوط الاستراتيجي المركب لتفكيك معضلة الأمن وحماية مشاريعها التنموية السيادية.

أهمية الدّراسة:

تنقسم أهمية هذه الدراسة إلى شقين متكاملين يبرزان قيمتها الأكاديمية والتطبيقية:

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية): تتجلى في تقديم إطار تحليلي متقدم يدمج بين حقول الجيوبوليتيك والاقتصاد السياسي الدولي، عبر تفكيك أثر ممرات الربط

البري-البحري الهجينة كمتغيرات بنيوية ضاغطة على سلوك الوحدات الإقليمية، مما يسد ثغرة واضحة في المكتبة الأكاديمية التي أغفلت ربط الاستبعاد الجيواقتصادي بتولد معضلة الأمن الإقليمي وتوجهات السياسة الخارجية المقارنة.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية): تنبع من مواكبتها اللحظية المباشرة للتحولات الراهنة لعام 2026، حيث توفر لصناع القرار السياسي قراءة نقدية دقيقة لديناميكيات صراع الممرات في بيئة الخليج العربي، وتوضيح حدود المناورة والتحوط التي تمتلكها القوى الخليجية لإدارة التوازن الحرج بين متطلبات الشراكة الدولية والالتزامات الدبلوماسية الإقليمية لحفظ أمنها التنموي الشامل.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة بشكل محوري إلى تحقيق جملة من الأهداف الأكاديمية والاستراتيجية المترابطة:

1. تفكيك الأبعاد الجيوسياسية لممر (IMEC) والكشف عن طبيعة التحولات الهيكلية في الأوزان الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي الناتجة عن الانخراط في هذا المشروع الدولي.
2. تحليل أثر "الاستبعاد الاستراتيجي" لطهران من مسارات التجارة العالمية لعام 2026 على عقيدتها الأمنية والدفاعية، وتفسير دوافع لجوئها إلى تكتيك الربط الوظيفي للملّفات الإقليمية.
3. إجراء قراءة مقارنة للسياسات الخارجية الخليجية لرصد وتعديل حدود التوافق والتمايز في الأدوات الاستراتيجية التي تبنتها العواصم الخليجية المحورية (الرياض وأبوظبي) لحفظ التوازن الدبلوماسي مع الجار الإيراني.
4. تقديم رؤية استشرافية علمية لبناء سيناريوهات مستقبلية حول مسار العلاقات الخليجية-الإيرانية وآفاق الاستقرار الإقليمي في النصف الثاني من عقد العشرينيات في ظل صراع الممرات اللوجستية.

منهجية البحث وأطره النظرية:

تستند هذه الدراسة إلى مقاربة نظرية ومنهجية مركبة لتلائم طبيعة التداخل

المعقد بين المتغيرات الجيواقتصادية والتفاعلات الأمنية، وذلك عبر دمج الأدوات التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** لتفكيك مواقف الفواعل الإقليمية والدولية المعاصرة وتحديد طبيعة التموضع الاستراتيجي لكل طرف تجاه ممر (IMEC).
- **المنهج المقارن:** لبيان أوجه التشابه والاختلاف في الاستجابات السياسية للقوى الخليجية المحورية، وتحديداً بين المقاربة السعودية القائمة على الأمن التنموي والتمسك بمسارات التهدئة، والمقاربة الإماراتية القائمة على البراغماتية الجيواقتصادية وتعددية الشراكات.
- **اقتراب تحليل النظم وأداة التحليل الجيوسياسي:** كأطر تنظيرية مفسرة لتعامل النسق الإقليمي الفرعي مع المدخلات الضاغطة للنسق الدولي، وتفسير كيف تتحول خطوط الربط البري-البحري الهجين إلى مصادر قوة سياسية ومحاور للمساومة الاستراتيجية بين ضفتي الخليج العربي لعام 2026.

فرضيات الدراسة:

تأسيساً على المنهجية الأكاديمية للعلوم السياسية، تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين لاختبار صحتهما:

- ✓ الفرضية الأولى: "كلما زاد شعور الفاعل الإيراني بالاستبعاد الاستراتيجي من ممرات الربط الجيواقتصادي الدولية، كلما اتجه سلوكه الخارجي نحو عسكرة المضايق المائية وممارسة الردع غير المتماثل كآلية للربط الوظيفي بين الاستقرار اللوجستي ورفع الحصار الاقتصادي عنه".
- ✓ الفرضية الثانية: "إن تبني القوى الخليجية لاستراتيجيات التحوط المركب والبراغماتية السياسية يسهم في تبريد الأزمات البينية وصمود مسارات التهدئة الإقليمية، دون الانزلاق نحو استقطابات صفرية مدمرة للأمن التنموي الشامل".

إشكالية الدراسة:

تتبلور إشكالية الدراسة في حالة التناقض البنيوي والسيولة الجيوسياسية التي تحكم بيئة الخليج العربي إثر صعود ممر (IMEC)؛ فمن جهة، تسعى دول

مجلس التعاون لفرض واقع مستقر قائم على تصفير الأزمات لضمان نجاح رؤاها الاقتصادية التنموية، ومن جهة أخرى، يرزح النسق الإقليمي تحت وطأة مدخلات عنيفة ناتجة عن ردود الفعل الإيرانية تجاه معضلة استبعادها من شرايين التجارة الدولية الجديدة لعام 2026. وبناءً على ذلك، يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي: "كيف أثر الممر الاقتصادي (IMEC) كمتغير جيوسياسي لعام 2026 على ديناميكيات العلاقات الخليجية-الإيرانية وموازين القوى في الإقليم، وما هي آليات استجابة النسق الفرعي الخليجي لإدارة أمنه التنموي في ظل معضلة الاستبعاد الاستراتيجي لطهران؟"

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية وهي:

1. ما هي الأبعاد الجيوسياسية المحركة لممر (IMEC)، وكيف يساهم في إعادة صياغة الأوزان الاستراتيجية لبيئة الخليج العربي؟
2. كيف ينعكس الاستبعاد الاستراتيجي لإيران من مسار الممر على عقيدتها الأمنية وتوجهاتها الإقليمية تجاه الأمن الخليجي؟
3. ما هي حدود التمايز والتوافق في استراتيجيات التحوط والبراغماتية السياسية التي تبنتها القوى الخليجية المحورية (السعودية والإمارات) لعام 2026؟
4. ما هي السيناريوهات المستقبلية الحاكمة لمستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية وآفاق الاستقرار الإقليمي في النصف الثاني من عقد العشرينيات؟

الدّراسات السابقة في الموضوع:

لقد ناقشت العديد من الأدبيات الأكاديمية زوايا مختلفة تتقاطع مع موضوع الدراسة، ويمكن رصد أبرز هذه الدراسات مباشرة دون تقسيم مسبق لتحديد الفجوة المعرفية:

تبحث دراسة (بركات، 2024) في التأثيرات الجيوسياسية لممر (IMEC) على مكانة الممرات المائية العربية واللوجستيات الكلية، بينما تركز أطروحة (Fulton, 2025) على تفكيك العقيدة الجيواقتصادية لدول الخليج وآليات توازنه الحرج بين مشروع (IMEC) ومبادرة الحزام والطريق الصينية في ظل التنافس الأمريكي-الصيني. ومن جانب آخر، تناولت دراسة (Soltaninejad, 2025) بعمق معضلة "الاستبعاد الاستراتيجي" لطهران من ممر (IMEC) والتهديدات الأمنية المترتبة على شعور الضفة الإيرانية بالعزلة والتهديد. وتتكامل هذه

الأدبيات مع الإنتاج الأكاديمي السابق للباحث (خفاجي، 2023؛ 2026) والذي ركز بالأساس على الجيوبوليتيك البحري والعمليات العسكرية غير المتماثلة عبر تفكيك التوجهات السياسية تجاه اليمن، وجيوسياسية أمن البحر الأحمر، وتحليل السياسات السعودية والإيرانية تجاه التهديدات البحرية والهجينة.

الفجوة البحثية:

تكمن الفجوة المعرفية التي تسعى هذه الدراسة لسدها لعام 2026 في تقديم قراءة نسقية تتجاوز الطرح الأمني البحري التقليدي نحو "الجيوبوليتيك البري-اللوجستي الهجين"؛ لتفسير كيف وظفت العواصم الخليجية أدوات البراغماتية والتحوط لحفظ صمود اتفاق بكين (2023) وتأمين أصولها التنموية، متفادية الانزلاق نحو صراعات إقليمية ناتجة عن معضلة الاستبعاد الإيراني.

تقسيم البحث:

بناءً على التناول المنهجي والأطر النظرية المعتمدة لتفكيك تفاعلات المتغير الجيواقتصادي الدولي (IMEC) وأثره على العلاقات الخليجية-الإيرانية لعام 2026، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية على النحو التالي:

المبحث الأول: ديناميكيات الضغط النسقي الخارجي والمحددات الجيوسياسية لممر (IMEC) لعام 2026.

المبحث الثاني: تفاعلات النسق الفرعي الخليجي: دراسة تحليلية لاستراتيجيات التحوط والبراغماتية السياسية لعام 2026.

المبحث الثالث: جيوبوليتيك الردع الجيواقتصادي ومستقبل الاستقرار الإقليمي في النصف الثاني من عقد العشرينيات.

المبحث الأول: ديناميكيات الضغط النسقي الخارجي والمحددات الجيوسياسية لممر (IMEC) لعام 2026

يقتضي استقراء التفاعلات الراهنة في العلاقات الخليجية-الإيرانية البدء بتفكيك البيئة الدولية كبنية فوضوية ضاغطة؛ حيث يمثل صعود المشروعات الجيواقتصادية الكبرى العابرة للقارات محدداً هيكلياً يفرض شروطه على سلوك الوحدات الإقليمية (المصري، 2025). وفي هذا المبحث، نتناول بالتحليل الأبعاد

البنيوية للممر الاقتصادي والمواقف الدولية الفاعلة تجاهه، مفسرين كيف تحول هذا المشروع من واجهته التجارية إلى أداة لإعادة توزيع الأوزان الاستراتيجية وإثارة هواجس الاستبعاد (أبو غدة، 2025).

المطلب الأول: الأبعاد الجيوسياسية لممر (IMEC) وإعادة صياغة الأوزان الاستراتيجية في الخليج العربي

لا يمكن مقاربة الممر الاقتصادي (الهند-الشرق الأوسط-أوروبا IMEC) لعام 2026 باعتباره مجرد شبكة خطوط نقل لوجستية فنية، بل هو في جوهره آلية نسقية غربية-هندية لإنتاج توازنات قوى جديدة تتصدى للتمدد الشرقي المنافس في المنطقة (بركات، 2024). ومن منظور أداة التحليل الجيوسياسي، يعيد الممر صياغة الأوزان الاستراتيجية لبيئة الخليج العربي عبر تحويلها من مخزن وممر عالمي لتصدير الطاقة التقليدية إلى مركز ثقل بنيوي للربط اللوجستي والرقمي العالمي، ممتداً من موانئ الهند الغربية عبر شبكات برية وبحرية هجينة تعبر شبه الجزيرة العربية وصولاً إلى العمق الأوروبي (Tanchum, 2024).

إن هذا التحول الهيكلي يمنح المنظومة الخليجية الفرعية ميزة تنافسية استثنائية؛ حيث يربط أمن واستقرار الوحدات الخليجية عضوياً بسلاسل التوريد الحيوية للنظام الدولي ككل، ويسهم في دمج موانئها في أعصب شرايين التجارة العالمية المعاصرة (Fulton, 2025). ومع ذلك، فإن هذه الأوزان الاستراتيجية المستحدثة تضع الإقليم في قلب التنافس النسقي المحموم بين المحاور الدولية، وتفرض على العواصم الخليجية معالجة التدفقات الاستثمارية من منظور الحفاظ على السيادة الوطنية والأمن القومي، بالتوازي مع إدارة ارتدادات هذا الصعود اللوجستي على جيرانها في الإقليم المحيط (مركز الإمارات، 2024).

المطلب الثاني: إستراتيجية الردع الدولية ومواقف القوى الكبرى تجاه أمن خطوط التجارة

شهدت مقاربات القوى الدولية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، تحولاً تجاه تفعيل استراتيجيات الردع المتكامل لحماية مشروعات الربط العالمية كممر (IMEC) من أي مهددات غير متماثلة؛ إذ جرى الانتقال نحو الاعتماد التكنولوجي الكثيف والمنظومات المستقلة لحماية سلاسل التوريد عابرة القارات (Blank, 2024). وتسعى واشنطن وعواصم الغرب من خلال

هذا التموضع التقني إلى فرض معادلة المنع والرفض البحري والبري، مستهدفة تحييد أي فواعل نظامية أو دون نظامية قد تحاول تعطيل تدفقات الحركة اللوجستية (Malhotra, 2024).

إلا أن هذه المقاربة الدولية تفرض مدخلات ضاغطة على المنظومة الإقليمية؛ إذ تدفع القوى الغربية نحو محاولات تنظيم الترتيبات الأمنية حول الممر وتطالب العواصم الخليجية باتخاذ مواقف تتطابق مع أطر الردع الدولية، مما يثير هواجس الأمن والدفاع لدى القوى الإقليمية المستبعدة من المسار (Dorsey, 2025) وفي المقابل، تتجه القوى الدولية الصاعدة كالصين وروسيا إلى تبني مقاربات الدبلوماسية الاقتصادية الموازية لحماية استثماراتها المتقاطعة وشرايين طريق الحرير، مما يضع بيئة الخليج العربي في أتون استقطاب دولي معقد يجبر الوحدات الخليجية على المناورة المرنة للحفاظ على استقلال قرارها الخارجي وتجنب الانجرار وراء محاور الصدام (سلطان، 2024).

المطلب الثالث: معضلة "الاستبعاد الاستراتيجي" وعقيدة الدفاع الإيرانية لعام 2026

في المقابل من المقاربات الدولية والخليجية المنخرطة في الممر، برزت معضلة الاستبعاد الاستراتيجي كمتغير حاد يحكم التموضع الجيوسياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ ففي العقيدة الأمنية والسياسية لطهران، يُقرأ ممر (IMEC) باعتباره أداة جيواقتصادية صُممت خصيصاً لإحكام العزلة الاستراتيجية عليها، وتهميش دورها التاريخي كجسر بري طبيعي يربط وسط آسيا بالشرق الأوسط .(Soltaninejad, 2025) هذا الاستبعاد يسعى، من منظور إيراني، إلى تجريد الدولة من أوراق القوة التنافسية في مشروعات الربط الدولي الجديدة (حمدان, 2025).

وانطلاقاً من إرث عقيدتها الاستراتيجية القائمة على مبدأ الدفاع المتقدم ونقل مسارح التجاذب خارج حدودها الجغرافية، صاغت طهران مخرجات سياسية وميدانية لعام 2026 ترتكز على تكتيك ربط الملفات؛ حيث تعمد إلى إرسال رسائل واضحة مفادها أن استقرار أسواق الطاقة وأمن الممرات المائية الحيوية في الخليج العربي ومضيق هرمز، لا يمكن فصلهما إجرائياً عن ضرورة الاعتراف بمكانتها الجيواقتصادية ورفع القيود المفروضة عليها (Scita, 2025). وتوظف إيران في هذا السياق أدوات الردع غير المتماثل لإيجاد حالة

من عدم اليقين حول أمن الممرات المحيطة، رداً على استبعادها، مما شكل مدخلاً ضاغطاً يضع الأصول والمشروعات الاقتصادية الكبرى في النسق الفرعي الخليجي أمام تحديات أمنية وسيبرانية مستحدثة تفرض كلفة دفاعية عالية (شحادة، 2025).

المبحث الثاني: تفاعلات النسق الفرعي الخليجي: دراسة تحليلية لاستراتيجيات التحوط والبراغماتية السياسية لعام 2026

بينما فرضت البيئة الدولية ومخرجات صراع الممرات اللوجستية كمتغير (IMEC) مدخلات ضاغطة ومربكة على إقليم الخليج العربي، فإن تفاعلات واستجابات النسق الفرعي الخليجي جاءت لتعكس نضجاً براغماتياً مدفوعاً بضرورات الحفاظ على الاستقرار الداخلي وحماية مكتسباتها الوطنية (سلطان، 2024). ويتناول هذا المبحث بالتحليل التوجهات الاستراتيجية للقوى الخليجية لعام 2026، مفسراً كيف تمايزت وتكاملت أدواتها الدبلوماسية والجيواقتصادية لتحييد مهددات الاستبعاد الإيراني (مركز الإمارات، 2024).

المطلب الأول: الدبلوماسية السعودية ومقاربة "الأمن التنموي الشامل" في ظل صمود اتفاق بكين (2023)

تمثل المملكة العربية السعودية النموذج الأبرز لسياسة الوضع الراهن العقلانية داخل المنظومة الخليجية لعام 2026؛ حيث أعادت صياغة عقيدتها الأمنية لتتمحور بالكامل حول مقاربة "الأمن التنموي الشامل" (بركات، 2024). ولم تعد الرياض تقرأ مهددات البيئة الإقليمية من منظور التنافس العسكري الكلاسيكي الصرف، بل أصبحت تنظر إلى الاستقرار الإقليمي كشرط بنيوي لا غنى عنه لتأمين وحماية مشروعاتها الاقتصادية والتنموية العملاقة المرتبطة بـ "رؤية 2030" (مركز الأهرام، 2025). وانطلاقاً من هذا الإدراك، تمسكت الدبلوماسية السعودية بمسار التهدئة، وعملت على رعاية صمود وموثوقية اتفاق بكين التاريخي (2023) المبرم مع طهران، باعتباره آلية عقلانية لتبريد بؤر الصراع المشتركة وتصفير الأزمات البينية (خفاجي، 2026).

وتتحرك السياسة الخارجية السعودية لعام 2026 عبر استراتيجية "التحوط النشط"؛ فهي من جهة تنخرط بقوة في ممر (IMEC) كأداة لتعزيز ثقلها الجيواقتصادي العالمي، ومن جهة أخرى ترفض بشكل قاطع الدخول في أي ترتيبات عسكرية أو أحلاف دولية ذات طبيعة هجومية أو استفزازية يمكن أن

تفسرها طهران كتهديد مباشر لأمنها القومي، مما قد يدفع الأخيرة لضرب المنشآت الحيوية الخليجية عبر وكلاء الاشتباك الهجين (خفاجي، 2023). تعكس هذه الدبلوماسية فصلاً واعياً بين التنافس الجيواقتصادي الدولي وبين الالتزامات الدبلوماسية الإقليمية، مستندة إلى تعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية والسيبرانية لحماية أصولها السيادية مع الإبقاء على قنوات الاتصال رصينة ومفتوحة مع الجار الإيراني (المصري، 2025).

المطلب الثاني: البراغماتية الجيواقتصادية الإماراتية: تعددية الشراكات الدولية كآلية لتقليل الاعتمادية الأمنية الكلاسيكية

عند مقارنة التموضع الاستراتيجي السعودي بنظيره الإماراتي تجاه متغير (IMEC) وتداعياته لعام 2026، نلحظ توافقاً بنيوياً حتمياً في الأهداف العليا المتمثلة في حماية المكتسبات الوطنية والأصول الاقتصادية، مع تميز المقاربة الإماراتية بتبني "البراغماتية الجيواقتصادية المرنة" وتوسيع شبكة تعددية الشراكات الدولية كآلية دفاعية وقائية (مركز الإمارات، 2024). لقد انطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة من قراءة نقدية للتحولات الهيكلية المعاصرة، مفادها أن الاعتماد الحصري والمطلق على المظلات الأمنية التقليدية والمعادلات الدفاعية الكلاسيكية الخارجية لم يعد كافياً بمفرده لتحييد مخاطر الحروب الهجينة، والتهديدات غير المتماثلة، وعسكرة الفضاء السيبراني والافتراضي (Fulton, 2025).

بناءً على ذلك، اتجهت أبوظبي لعام 2026 نحو تعميق وتوسيع شراكاتها الاستراتيجية مع القوى الدولية الصاعدة في النظام العالمي، لاسيما الهند كشريك رئيسي في ممر (IMEC)، وبالتوازي مع تعزيز شبكة مصالحها المتقاطعة مع الصين وروسيا عبر تكتلات الشراكة الاقتصادية الكبرى (Pethiyagoda, 2024). وتهدف الإمارات من خلال هذه التعددية الجيواقتصادية إلى خلق حائط صد شبكي يحمي حركتها التجارية وموانئها السيادية دون الحاجة للانجرار وراء محاور الاستقطاب الصفرية والصدامية، مستغلة موقعها كمركز لوجستي ومالي عالمي لممارسة مرونة سياسية تمنع تحول أراضيها أو مياهها الإقليمية إلى ساحة مواجهة عسكرية، وبما يضمن توازن الردع عبر المصالح الاقتصادية المستدامة (Tanchum, 2024).

المطلب الثالث: نموذج السياسة الخارجية لقطر وسلطنة عمان:

الدبلوماسية الوقائية والوساطة كأدوات لتحييد التهديدات الإقليمية

يكتمل تحليل تفاعلات النسق الفرعي الخليجي لعام 2026 بتفكيك الدور الاستراتيجي التكاملي الذي تؤديه الدبلوماسية الخارجية لكل من دولة قطر وسلطنة عمان، والذي يرتكز بشكل أساسي على تفعيل أدوات "الدبلوماسية الوقائية" والوساطة النزيهة كخيارات حتمية لتحييد التهديدات وبناء بيئة استقرار مستدامة تمنع الانفجار النسقي الشامل (International Crisis Group, 2024). وينطلق هذا السلوك العُماني القطري المشترك من إدراك نسقي عميق لطبيعة الجغرافيا السياسية الحاكمة للمنطقة؛ إذ تؤمن مسقط والدوحة بأن الحلول العسكرية والأمنية الصفرية لا يمكنها إنهاء الصراعات المركبة الناتجة عن صراع الممرات، بل تؤدي إلى تعميق الاستقطاب وعسكرة المياه الإقليمية المحيطة بجنوب الجزيرة العربية والخليج (خفاجي، 2026).

وفي هذا السياق، توظف سلطنة عمان موقعها الجغرافي الفريد المشرف على مضيق هرمز وبحر العرب، وعلاقاتها التاريخية المتوازنة والموثوقة مع طهران، لتلعب دور "الميسر الجيوسياسي" وقناة الاتصال الخلفية الدائمة والأكثر أماناً بين القوى الخليجية والدولية من جهة، والجانب الإيراني من جهة أخرى، بهدف تبريد الأزمات وتفكيك معضلات ربط الملفات قبل وصولها لنقطة الصدام المباشر (أبو غدة، 2025). وتتكامل المقاربة القطرية مع هذا الدور عبر توظيف دبلوماسيتها النشطة وقدراتها التنموية والتمويلية لدعم مسارات السلام والوساطة السياسية الرسمية بين الأطراف المتنازعة (شحادة، 2025). ومن منظور اقتراب تحليل النظم، تمثل هذه السياسات "مخرجات وقائية" بالغة الأهمية لمنظومة مجلس التعاون؛ فهي توفر شبكة أمان دبلوماسية تحمي الأمن التنموي الخليجي ككل من ارتدادات الصراع الجيواقتصادي لعام 2026 (سلطان، 2024).

المبحث الثالث: جيوبوليتيك الردع الجيواقتصادي ومستقبل الاستقرار الإقليمي في النصف الثاني من عقد العشرينيات

يمثل صراع الممرات اللوجستية والمشروعات الجيواقتصادية الكبرى المحرك الأساسي لإعادة صياغة التفاعلات الأمنية والسياسية في إقليم الخليج العربي لعام 2026. وتأسيساً على المدخلات الضاغطة والتفاعلات المقارنة للوحدات التي تم تفكيكها في المباحث السابقة، يتناول هذا المبحث بالتحليل طبيعة الردع الجيواقتصادي الناشئ عن معضلة الممر، مفسراً التكتيكات الإيرانية المقابلة وأثرها على أمن الملاحة والطاقة، ومستشرفاً السيناريوهات الحاكمة

لمستقبل النظام الإقليمي الفرعي (المصري، 2025).

المطلب الأول: معضلة "الربط الوظيفي" الإيراني وأثر صراع الممرات على أمن الملاحة البحرية ومشاريع الطاقة

تتبدى المخرجات الاستراتيجية لمعضلة الاستبعاد الاستراتيجي لعام 2026 في لجوء الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى ممارسة نمط من الردع الجيواقتصادي المقابل عبر تفعيل تكتيك ربط الملفات؛ فحينما استشعرت طهران أن هندسة ممر (IMEC) تهدف بالأساس إلى تجاوز جغرافيتها السياسية وتحييد دورها الإقليمي، اتجهت نحو تحويل جغرافيا الممرات المائية والمضايق البحرية المحيطة كمعادلة مضيق هرمز وباب المندب إلى ساحة للمساومة السياسية المباشرة والضغط غير المتماثل (Soltaninejad, 2025). ولم يعد أمن الملاحة البحرية في العقيدة الدفاعية الإيرانية ملفاً تقنياً منفصلاً، بل أضحى ورقة استراتيجية تبين من خلالها أن استمرار تدفقات التجارة العالمية وسلاسة سلاسل التوريد يرتبطان شرطياً بمدى مرونة القوى الدولية في رفع القيود الجيواقتصادية عنها والاعتراف بدورها المحوري (حمدان، 2025).

وتنعكس هذه المعضلة وظيفياً وميدانياً على الخطط التنموية الطموحة ومشروعات الطاقة لدول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ تؤدي حالة عدم اليقين الجيوسياسي المتولدة حول المضايق إلى ارتفاع مطرد في كلفة التأمين البحري على ناقلات النفط والغاز، وتفرض ضغوطاً على عوائد المشروعات الاقتصادية نتيجة الاضطرار لتغيير مسارات الشحن التجارية نحو طرق بديلة أعلى كلفة (بركات، 2024). ومن منظور تحليل النظم، يشكل هذا الربط الوظيفي ضغطاً نسقياً يختبر متانة المخرجات الأمنية الخليجية، ويجبر العواصم الخليجية على تسريع خطط التكيف التقني لحماية بنود الأمن التنموي وتأمين المنشآت الحيوية ضد أنماط التهديدات الهجينة والسيبرانية المستحدثة التي تمس أعصب البنى التحتية للطاقة (شحادة، 2025).

المطلب الثاني: استشراف سيناريوهات العلاقات الخليجية-الإيرانية وآفاق النظام الإقليمي في ظل صراع المشروعات الدولية الكبرى

بناءً على التفاعلات النسقية والضغوط البنيوية المعاشة لعام 2026، يمكن استشراف مستقبل الاستقرار ومسار العلاقات الخليجية-الإيرانية في النصف الثاني من عقد العشرينيات عبر ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

- السيناريو الأول: التهدئة البراغماتية والتحوط المرن (السيناريو المرجح): يفترض هذا السيناريو استمرار صمود التفاهمات الدبلوماسية المنبثقة عن اتفاق بكين (2023)، مع بقاء التجاذبات الجيواقتصادية الناشئة عن ممر (IMEC) منضبطة تحت سقف قواعد الاشتباك المحسوبة. وتتحرك الأطراف وفق هذا المسار مدفوعة بحاجتها الحيوية للأمن التنموي؛ حيث تسعى دول الخليج لحماية رؤاها الاقتصادية، بينما تسعى طهران لتجنب العزلة الكاملة وتحقيق مكاسب تدريجية عبر الدبلوماسية الوقائية وقنوات الوساطة الإقليمية لقطر وعمان (International Crisis Group, 2024).

- السيناريو الثاني: الاحتكاك النسقي الصدامي وعسكرة الممرات الكاملة: وينطلق من فرضية انهيار كفاءة قنوات الاتصال الدبلوماسية نتيجة تصاعد حدة الاستقطاب الدولي بين المحاور الكبرى، أو وقوع ضربات سيبرانية وهجمات هجينة غير متماثلة واسعة النطاق تستهدف شل البنى التحتية الحيوية للطاقة والموانئ الرقمية (خفاجي، 2026). هذا المسار يدفع الإقليم نحو حرب استنزاف جيواقتصادية وأمنية صفرية تعطل مسارات التنمية وتفرض واقعاً عسكرياً عابراً للمضايق الدولية (SIPRI, 2025).

- السيناريو الثالث: الترتيبات الأمنية الاقتصادية المستقلة مرنة الأطراف: ويفترض اتجاه الوحدات السياسية في النظام الإقليمي الفرعي نحو صياغة أطر تعاونية ومظلة أمن جماعي نابعة من داخل الإقليم ومستقلة عن الإملاءات الخارجية (مركز الإمارات، 2024). ويرتكز هذا السيناريو على مأسسة الحوار الأمني مع طهران، والبحث عن صيغ لدمجها وظيفياً في مشروعات ربط لوجستية إقليمية موازية لتقليل حدة معضلة الاستبعاد الاستراتيجي وبناء بيئة أمن تعاوني ومصالح اقتصادية مستدامة تحيد الإقليم عن الصراعات الدولية الكبرى (Tanchum, 2024).

خاتمة الدراسة:

قادت القراءة النسقية المقارنة للتحولات الجيواقتصادية المرتبطة بصعود الممر الاقتصادي (IMEC) لعام 2026 إلى تقديم فهم أعمق لآليات تفاعل وتكيف السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيئة إقليمية متبدلة. وقد كشف البحث عن أن

المشروعات اللوجستية الكبرى عابرة القارات لم تعد مجرد قنوات تجارية، بل تحولت إلى أدوات بنيوية محركة لمعادلة الأمن الإقليمي؛ إذ إن إشكالية الاستبعاد الاستراتيجي لطهران ولدت هواجس عزلة حادة لدى الضفة الإيرانية، مما دفع عقيدتها الدفاعية نحو تبني تكتيك ربط الملفات ومحاولة التأثير على الممرات المائية والمضايق الحاكمة كأوراق مساومة وضغط جيوسياسي مقابل.

وفي مواجهة هذه الضغوط، أثبتت الدراسة من خلال التحليل أن تفاعلات ومخرجات النسق الفرعي الخليجي تميزت بنضج عقلاني وبراغماتية سياسية؛ فلم تنزلق القوى الخليجية المحورية نحو أحلاف صدامية أو استقطابات دولية مدمرة، بل اتجهت نحو صياغة استراتيجيات التحوط وتوسيع الشراكات الجيواقتصادية الدولية مع القوى الصاعدة لحماية سيادتها وتقليص اعتماديتها الأمنية الكلاسيكية، متمسكة في الوقت ذاته بمسارات التهدئة الدبلوماسية وقنوات الاتصال الرصينة المنبثقة عن اتفاق بكين 2023 والأدوار التيسيرية لسلطنة عمان ودولة قطر، بهدف تحقيق شرطها الأسمى المتمثل في حماية أصولها ومنشآتها وتأمين أمنها التنموي الشامل ومشاريعها الوطنية الطموحة.

أبرز نتائج الدراسة:

بناءً على التفكيك والتحليل المتقدم المجرى في متن المباحث، يمكن بلورة أهم النتائج الاستراتيجية في النقاط التالية:

- ✓ إن ممر (IMEC) لعام 2026 يتجاوز أبعاده اللوجستية ليعمل كأداة لإعادة هندسة التموضع الاستراتيجي وتوزيع الأوزان السياسية في إقليم الخليج العربي، مما يجعله مدخلاً هيكلياً محركاً للتفاعلات الإقليمية (المصري، 2025).
- ✓ أدى الاستبعاد الاستراتيجي لإيران من مسار الممر إلى تعميق هواجس العزلة الجيواقتصادية في عقيدتها الأمنية، مما دفعها لتوظيف أدوات الردع غير المتماثل وربط استقرار الملاحة وأمن الطاقة وظيفياً بملف استبعادها اللوجستي (Soltaninejad, 2025).
- ✓ أظهر التحليل المقارن توافقاً بنيوياً بين السياسات الخارجية السعودية والإماراتية حول حتمية التهدئة وتصفير الأزمات لحماية مشروعات الأمن التنموي الداخلي، مع تمايز الآليات التشغيلية بين مقاربة التحوط النشط لحفظ المسارات الدبلوماسية الإقليمية للرياض، ومقاربة

البراغماتية الجيواقتصادية وتنويع الشراكات الدولية لأبوظبي (بركات، 2024؛ مركز الإمارات، 2024).

- ✓ تمثل الدبلوماسية الوقائية وقنوات الوساطة لكل من سلطنة عمان ودولة قطر مخرجات وقائية بالغة الأهمية للمنظومة الخليجية ككل؛ حيث توفر شبكات أمان دبلوماسية تمنع الانزلاق نحو الانفجار النسقي الشامل وتبرد بؤر الاحتكاك الجيواقتصادي لعام 2026 (سلطان، 2024).

التوصيات والاستراتيجيات المقترحة:

في ضوء النتائج المستخلصة، تقدم الدراسة جملة من التوصيات الاستراتيجية القابلة للتطبيق لحفظ الاستقرار الإقليمي:

- ✓ السعي نحو صياغة مشاريع ربط لوجستي وبنى تحتية موازية تنطلق من داخل الإقليم وتسعى لدمج طهران وظيفياً (مثل تقاطع مسارات IMEC مع ممر التنمية العراقي أو مسارات وسط آسيا)، لتخفيف حدة معضلة الاستبعاد الاستراتيجي وتحويل الجغرافيا لساحة مصالح تعاونية مستدامة بدلاً من الصدام الجيواقتصادي.
- ✓ الانتقال بالتفاهمات والاتفاقيات الثنائية المؤقتة إلى أطر مؤسسية تعاونية دائمة تنبع من داخل الإقليم، وتكثيف الأدوار التيسيرية للوساطة الخليجية لتبريد الأزمات وتجنب الارتدادات الميدانية لربط الملفات.
- ✓ تكثيف الاستثمارات الخليجية التنسيقية المشتركة في حماية الأمن السيبراني والافتراضي للمنشآت الحرجة، والموانئ الذكية، وسلاسل التوريد الرقمية، لمجابهة أنماط التهديدات الهجينة والسيبرانية غير المتماثلة لعام 2026.
- ✓ الإسراع في إنشاء وتطوير شبكات خطوط أنابيب النفط والغاز العابرة للبر الخليجي نحو بحر العرب والمحيط الهندي، لتقليل الاعتمادية الحصرية الحادة على المضايق البحرية المهددة بعسكرة البحار وعمليات المنع البحري الدولية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. أبو غدة، محمد عبد المنعم. "جيوبوليتيك الممرات البرية والبحرية في الشرق الأوسط: صراع المسارات والبدائل"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2025.
2. بركات، سامي حامد. "الممر الاقتصادي (الهند-الشرق الأوسط-أوروبا) وأثره على مكانة الممرات المائية العربية: دراسة جيوسياسية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 235، المجلد 59، القاهرة، 2024، ص ص 45-68.
3. حمدان، حمدي حمدي. "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مشروعات الربط اللوجستي الدولي: من الحصار إلى محاولات الاختراق"، شؤون عربية، العدد 198، القاهرة، 2025، ص ص 112-135.
4. خفاجي، د. محمد زيدان عواد عبد الحميد. "التوجهات السياسية لدول الخليج العربي ولدولة إيران تجاه دولة اليمن"، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، العدد 1، المجلد 3، الجيزة، 2023، ص ص 60-95.
5. خفاجي، د. محمد زيدان عواد عبد الحميد. "تأثير هجمات الحوثيين على أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر في سياق حرب غزة"، مجلة إبداع في الآداب والدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 1.1، المجلد 3، بنها، 2026، ص ص 90-125.
6. خفاجي، د. محمد زيدان عواد عبد الحميد. "جيوسياسية أمن البحر الأحمر: السياسات السعودية والإيرانية تجاه التهديدات البحرية (2023-2026)"، المجلة الدولية للدراسات الإنسانية، العدد 1، المجلد 5، القاهرة، 2026، ص ص 100-135.
7. سلطان، خالد وليد. "جيوسياسية التحوط الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل صراع الممرات الدولية"، المجلة العربية للسياسة والمجتمع، العدد 2، المجلد 3، بيروت، 2024، ص ص 104-129.
8. شحادة، أحمد فاروق. "معضلة الاستبعاد والاحتواء في الاستراتيجيات اللوجستية الدولية: الموقف التركي والإيراني من ممر (IMEC) كحالة للدراسة"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 112، عَمّان، 2025، ص ص 73-98.
9. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. "التقرير الاستراتيجي العربي 2024-2025: تحولات القوة وبنى التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط"، دار نشر مركز الأهرام، القاهرة، 2025.
10. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. "قوى الشرق الأوسط المتوسطة ودبلوماسية الممرات اللوجستية: دراسة استشرافية لموازين القوى"،

مركز الإمارات للدراسات، أبوظبي، 2024.

11. مركز الإمارات للسياسات. "توازنات النفوذ والردع: السياسة الإيرانية في جنوب شبه الجزيرة العربية وتأثيرها على الأمن الخليجي"، دار دراسات مركز الإمارات للسياسات، أبوظبي، 2024.

12. المصري، نادية حسن. "أداة التحليل الجيوسياسي في تفسير صراع المشروعات الدولية: ممر IMEC في مواجهة الحزام والطريق"، مجلة النهضة، العدد 1، المجلد 26، القاهرة، 2025، ص ص 15-42.

ثانياً: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1. Blank, Stephen. The India-Middle East-Europe Economic Corridor (IMEC): Geopolitical Implications and Regional Responses, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, Washington, D.C., 2024.

2. Chatham House. The Yemen-Gulf-Iran Nexus: De-escalation Tracks in a Fractured Regional Order, Royal Institute of International Affairs, London, 2025 .

3. Cordesman, A. H. The Strategic Lessons of the Middle East Crisis, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, 2023 .

4. Dorsey, James M. "The India-Middle East-Europe Corridor: A New Battlefield for Middle Eastern Geopolitics", RSIS Commentary, No. 042/2025, Singapore, 2025.

5. Fulton, Jonathan. "The Geoeconomics of the Gulf States: Balancing the IMEC and China's Belt and Road Initiative", Middle East Policy, Vol. 32, No. 2, Washington, D.C., 2025, pp. 89-104.

6. IISS. The Military Balance and Regional Security Architecture in the Middle East: 2025-2026 Perspectives, International Institute for Strategic Studies, London, 2025 .

7. International Crisis Group. The Gulf’s Delicate Balance: Oman and Qatar’s Mediation Roles in Regional Conflicts, Middle East Report, Brussels, 2024 .

8. Malhotra, Sanjay. India's Strategic Leap to Europe via the Gulf: A New Architecture for Regional Connectivity, Observer Research Foundation (ORF), New Delhi, 2024.

9. Mearsheimer, J. J. The Tragedy of Great Power Politics, W. W. Norton &

Company, New York, 2001 .

10. Pethiyagoda, Kadira. India's New Middle East Corridor: Geopolitical Gains and Regional Strategic Alignments, Global Public Policy Institute (GPPi), Berlin, 2024.

11. Scita, Jacopo. The IMEC and Iran’s Strategic Isolation: Navigating the New Geoeconomic Realities in the Persian Gulf, Al Jazeera Centre for Studies, Doha, 2025.

12. SIPRI. Maritime Security and Global Energy Flows: Assessing Vulnerabilities in the Straits of Hormuz and Bab al-Mandab, Stockholm International Peace Research Institute, Stockholm, 2025 .

13. Soltaninejad, Mohammad. "Iran's Exclusion from IMEC: Strategic Vulnerabilities and Counter-Strategies", Iranian Review of Foreign Affairs, Vol. 15, No. 1, Tehran, 2025, pp. 57-79.

14. Tanchum, Micha. The Eurasian Land-Bridge Reimagined: How IMEC Alters the Geopolitical Balance in the Arabian Gulf, European Council on Foreign Relations (ECFR), Paris, 2024.

15. Waltz, K. N. Theory of International Politics, McGraw-Hill, New York, 1979 .